المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 14 -- العدد 02 -- ديسمبر 2022 ص 91 - 108

المسألة الانتخابية وشروط الترشح في انتخابات البلديات الصلاحيات الكاملة {1947- 1868}

Electoral issue and conditions for running in elections municipalities full powers { 1868- 1947 }

عليوة التركي – طالب دكتوراه Doctorant. Alioua Torki aliouatorki5@gmail.com	نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصر	مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس- الجزائر
ولد النبية كريم – أستاذ التعليم العالي Prof : Ouldennebia Karim karimouldennebia@yahoo.fr	تاريخ حديث ومعاصر	مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس- الجزائر
DOI :		

الإرسال: 2022/03/22 **القبول**: 2022/11/13 **النشر**: 2022/12/22

ملخص:

إن المسألة الانتخابية وشروط الترشح في انتخابات البلديات الصلاحيات الكاملة، الذي نستهدف _الموضوع_ منه دراسة الحق الانتخابي للجزائريين والحق السياسي في ممارسة الحياة السياسية والحياة الانتخابية من خلال الاطلاع على شروط الترشح والعملية الاقتراعية، وكذلك المهام المنوطة لهم بعد الحصول على المقاعد (المجلس البلدي، المجلس العام، المجلس المالي) في ظل الاحتلال الفرنسي. سنسلط الضوء على عمالة وهران المنطوية تحتها عديد كبير من البلديات الكاملة الصلاحيات في الفترة الممتدة بين 1868م، إلى غاية انتخابات 1947م، سعينا من خلال ذلك إلى الوقوف على واقع واتجاهات وسلوكيات الناخبين. متكئين على جملة من الكتابات التاريخية للمختصين، وكذا الصحفية منها التي غطت الحدث الانتخابي والتي منحتنا أسماء المترشحين وعدد المناصب التي فازوا بها وظروف الحملة الانتخابية، وكذلك الوثائق الأرشيفية والمقالات العلمية التي تناولت جزء من موضوع الانتخابات المحلية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، ولقد ساعدت المصادر في توصيف سيرورة الحدث الانتخابي والوعي السياسي داخل البلديات الكاملة الصلاحيات.

كلمات مفتاحية: الانتخابات؛ شروط الترشح، بلديات الصلاحيات الكاملة؛ عمالة وهران؛ انتخابات المجلس العام.

Abstract:

This paper seeks to study the subject of the electoral process and its conditions in the municipalities of full powers, from which we target the electoral right of Algerians and the political right to practice political life and electoral life from access to the conditions of candidacy and the voting process, as well as the tasks assigned to them after obtaining seats (municipal council, general council, financial council) under French occupation, we will highlight the employment of Oran, under which many full-fledged municipalities from 1869 to the end of the elections In 1947, we sought to identify the realities, trends and behaviours of the voting class, relying on a number of press writings covering the electoral event that gave us the names of the candidates, the number of positions they won and the circumstances of the election campaign, as well as archival documents and scientific articles on part of the local elections in Algeria during the colonial period, and the sources helped to describe the course of the electoral event and political awareness within the full-fledged municipalities.

Keywords : Elections; Conditions for candidacy, Municipalities of full powers; Oran employment; General council elections.

مقدمة:

تعتبر إصلاحات فبراير 1919م، جوهر السياسة الانتخابية في الجزائر و ممارسة الحق الانتخابي، هذه الإصلاحات التي أفقدت أعيان القرى والدواوير السلطة المطلقة، ورسمت مخطط تنظيمي لقيادة المجالس النيابية، والعمل على أداء الوظائف الموكلة لهم من طرف السلطات الفرنسية لما يخدم مصالحها ويضمن بقائها في التراب الجزائري، وخاض المشهد السياسي في عمالة وهران الانتقال من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية، وأصبحت البلدية تحت سلطة "المير"، ولقد عرفت المدن الساحلية على غرار وهران ومستغانم في الغرب الجزائري ،تطبيق أول تنظيم بلدي فرنسي بإشراك بعض الأعيان. كما عرج البحث على مفهوم السلطة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة؛ والتي تعني بلدية لا مركزية من الجماعات المحلية لها ميزانيتها الخاصة. وهي مسيرة من طرف مجلس بلدي الاستعماري منتخب من طرف أغلبية أوروبية. وهذه البلديات لا نجدها مثيل إلا في المناطق التي يكثر فيها السكان الأوروبيين، كما اعتمد البحث على المنهج التاريخي في سرد الأحداث التاريخية المتعلقة بعملية الانتخابية، متسعينا بالإحصاء لمعرفة مدى خطورة العملية الانتخابية في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، ولهذا كله كانت الإدارة تتدخل بالمنع أو التزوير. ومنها هنا طرحنا الإشكالية التالي: _ هل كانت شروط الانتخاب في هذا النوع من البلديات الكاملة

الصلاحيات هدفا إشراك الجزائريين في الحياة السياسية المحلية أم العكس إبعادهم عنها وتمييزهم عن السكان الأوروبيين؟ لقد وظفنا وثائق مختلفة، المنشورة منها والمحفوظة للإجابة على الاشكالية المطروحة وفقا لمنهج تاريخي يحترم التسلسل الكرونولوجي للأحداث التاريخية.

أولاً – شروط الترشيح و الترشح في القوائم الانتخابية للجزائريين.

لقد أقرت إصلاحات 06 فيفري 1919م، حق الممارسة السياسية للجزائريين ووضعت نظامًا انتخابيا خاصًا بهم تضمن عدّة شروط .فرضت نظام الانتخاب على مجلس الجماعة في الدواوير، وبالتالي يصبح رئيس الجماعة المنتخب عضوًا في المجلس البلدي، وفي نفس الوقت منعت هذه الإصلاحات القياد والبشاغا الترشح في هذه المجالس بحكم مناصبهم التنفيذية وبهدف خلق صراع بين الجزائريين من جهة أخرى، ومن تلك الشروط المفروضة نذكر فيما يلي تلك التي لها علاقة بالتشريح والترشح في القوائم الانتخابية:

- ✓ كل "جزائري" بالغ من العمر 25 سنة، وفي وضع قانوني لا يحرمه من ممارسة حقوقه السياسية.
- ✓ أن يقيم سنتين متتاليتين في نفس البلدية.
- ✓ ضرورة أداء الخدمة العسكرية.
- ✓ أن يكون مالكا لعقار (دون تحديد طبيعة الملكية).
- ✓ أن يكون مالكا أو أجيرا لأرض زراعية.
- ✓ أن يكون موظفا حكوميا في العمالة أو البلدية أو يكون في تقاعد.
- ✓ أن يكون عضواً في الغرفة الفلاحية.
- ✓ أن يكون حاملا لشهادة التعليم الابتدائي أو شهادة جامعية.

- ✓ أن يكون له وسام فرنسي أو ميدالية أو وسام أجنبي مرخص من طرف الحكومة الفرنسية (ولد النبية كريم، 2020، ص 42).

وعلى المترشح أن يتقدم بطلب يراقب من طرف لجان إدارية خاصة متكونة من رؤساء الدوائر و الإداريين و الممثلين الذين تختارهم الإدارة الفرنسية. ومن الواضح أن هذه الشروط فرضت لتحقيق أهداف استراتيجية لإدارة الفرنسية المتمثلة في إبعاد الجزائريين في عملية الانتخابات، لأن أغلبهم لا يملك الوثائق اللازمة لتسجيله في القائمة الانتخابية.

ثانيا - سلطة شيوخ البلديات (المير) وإدماج الدوار.

ظهر مصطلح البلدية في بداية الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بظهور ما يسمى باللجان البلدية في المدن الكبرى، لكن في سنة 1834م، أنشئت البلديات في المدن الكبرى (ولد النبية كريم، 2006)، وارتفع عددها من 47 في سنة 1856م، ليصل 71 بلدية سنة 1863م.

كان الحاكم "العام شانزي" وراء تشجيع انتشار هذه البلديات التي كان من المفروض « أن تمثل صورة فرنسا في الجزائر » يقول أجرون (Agéron Robert ، 1968، ص 22)، وهذا ما يفسر تسميتها بلديات الصلاحيات الكاملة، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماما خاصة و أن هذه البلديات كانت تتميز بمساحة واسعة جدا، علمًا أن مساحة البلدية الفرنسية في المتربول أقل بكثير، لاشك أن رغبة الأوروبيين في إدماج الدواوير المجاورة كانت وراء ذلك؛ بهدف الرفع من ميزانية البلدية، صدق المؤرخ أجرون عندما قال:« **الجزائري المسلم كان غذاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة...كان يساوي** 3.13 **فرنك بالنسبة لدخول ضرائب البلدية** »(AGERON Robert ، 1968، ص 23).

كان لا يجوز انتخاب رئيس البلدية (المير) أو نائبه من بين الجزائريين حتى و إن كان متجنسًا (أحمد توفيق المدني، 1956، ص 277)، أما في اللجان البلدية في البلديات المختلطة فيمكن أن يصل عدد الجزائريين إلى النصف، و أن يكون من بينهم نائب الرئيس، وقد أبقى الفرنسيون إلى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة في بعض المناطق.

جاء في كلمة لرئيس بلدية معسكر ألبار جمدارت (Albert Gemdert) عام 1929م، ما يلي: «**منذ عهد روما القديمة كانت منطقة معسكر، ولا تزال أحد المطامير الفلاحية، وظلت تحافظ عبر القرون على هذه المكانة الاقتصادية، و هي الآن تشكل أحد المراكز الرئيسية الممونة للوطن الأم بالمواد الفلاحية**»(L'avenir de Mascara, 26/06/1929) .

في **بلدية معسكر** (بلديات الصلاحيات الكاملة) أدمج الأوروبيون الدواوير المحيطة بهم بهدف استغلال مداخلها المالية.وأصبحت تضم ستة دواوير هي: دوار **زلاطنة**، دوار **دادوا** ودوار **جنان اللوز**، **وسان أندري وهيبوليت** وأخيرا **بابا علي**، أما بلدية سيدي بلعباس (ب.ص.ك)، فقد أدمجت دوار مولاي عبد القادر ودوار العمارنة عام 1887م؛ أي مساحة قدرها 8076 هكتار و21 سنتيار و45 آر. (ولد النبية كريم، 2019).

بلدية سليسن (كلمة مولاي استحدثت بعد الاستقلال، قبل ذلك كانت تسمى سليسن، التي تقع على بعد 50 كلم جنوب ولاية سيدي بلعباس؛ مساحتها كانت تبلغ في العهد الاستعماري 17ألف هكتار منها أكثر من 11ألف هكتار من الغابات. يمر على أراضيها واد مكرة دائم الجريان الذي ينحدر من جبال الضاية على ارتفاع 1200 م عند راس الماء (بيدو).تمتاز سهولها الخصبة بالضيق والاتساع حول واد مكرة ، نظرًا لوجود المرتفعات من حولها.و تربتها من نوع الخفيف الذي يتميز به سهل تلاغ وواد سفيون الذي يسمح بإنتاج كل أنواع الحبوب)، حيث هذه الأخيرة من الأمثلة الحية أيضًا التي تنطبق عليها سياسة إدماج الدواوير، حين قامت الإدارة بانتزاع الأراضي الخصبة جنوب سهل وادي مكرة، وتسليمها إلى الأوروبيين، فما كان على قبائل أولاد بالغ (من بطون قبائل بني عامر) إلا مغادرة أراضيهم باتجاه أقصى الجنوب والمغرب الأقصى.

عرفت المنطقة سنة 1894م، حركة استيطان جديدة عند إنشاء خط السكة الحديدية. فاستوطن المنطقة في العشرة سنوات الأولى من القرن الماضي حوالي عشرون أوروبيا، حيث وصل عدد السكان في المنطقة 249 أوروبيا مقابل 3864 من الجزائريين سنة 1948م، فمنحت لهم ما بين ستون وثمانون هكتارًا (ولد النبية كريم، 2020 ص 39)، وتحول مركز سليسن إلى بلدية كاملة الصلاحيات إثر مرسوم 7جوان1931.

حينها تم إدماج حوالي 17 دوارا سنة 1932، منها عشرة دواوير في شمال البلدية وهي: تاجموت، عويسات، أولاد سيدي الشيخ، طلايحة، مراسلة، مجاهيد، أولاد يبود، المحاميد، الفراطسة، وسبعة دواوير غرب تاجموت وهي: الخوالف، المواغييس، الحكايمة، أولاد البكوش، أولاد العربي، أولاد المناصير، صفاصفة.

هكذا يتضح أن هذا النوع من البلديات هو بعيد كل البعد عن النموذج الحقيقي للبلديات الفرنسية، والسبب واضح لأنه بني على مبادئ التمييز العرقي والديني، وكانت تضم أيضًا الدواوير المجاورة لتضمن أكبر ربح ممكن من خلال فرض الضرائب العربية وهذا ما يفسر شساعة مساحتها: منها بلدية معسكر 9.213 هكتارا، وهران 5.415 هكتارا، تيارت 4.142 هكتارا، سيدي بلعباس 8.284 هكتارا ،مستغانم 4.079 هكتارا (ولد النبية كريم، 2020 ص 39)، حيث كان هدف السلطة الاستعمارية من خلال إدماج **الدوار** داخل **ب.ص.ك** كسب المزيد من الدخل وأصبح الجزائريون في هذا النوع من التنظيم المحلي غذاء لميزانية البلدية.

هدف الإدارة الاستعمارية، كان إبقاء "الجزائري" تحت سيطرتها لتحافظ على التوازن الاستعماري، نجد في تقرير أرسله رئيس دائرة سيدي بلعباس يوم 5 نوفمبر 1921م، إلى والي عمالة وهران حول موضوع إلحاق الدواوير التي يسكنها ما أسماه بالأهالي جاء فيه :« **إن إرادة المجلس العام لعمالة وهران في دمج المناطق الأهلية في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، لا يمكن أن أوافق عليه لأن إدماج هذه المناطق سوف يترتب عنه نتائج خطيرة، في الواقع أن طلب هذا الإدماج يرجى منه ضمان موارد إضافية، غير أن ذلك غير ممكن، بل العكس فإن الدوار أحيانا المراد دمجه هو الذي يتطلب مصاريف إضافية، ولعل أخطر نتيجة لهذه العملية هي تحول عدد كبير من الأهالي الخاضعين لسلطة الحكام الإداريين في البلديات المختلطة خارج هذه السلطة، وهذا طبعًا يتناقض مع مطالب المجلس العام الذي كان دائما يطالب بالحفاظ على الأمن وإعطاء صلاحيات أكثر للحاكم الإداري** » (ولد النبية كريم، 2020 ص 77).

علمًا أن عملية تحول المراكز الاستيطانية (القرى) إلى **ب.ص.ك**[1]، رافقتها عملية رسمية لتغير أسماء المناطق الأصلية إلى أسماء فرنسية، اتخذت أربعة أصناف: أسماء شخصيات عسكرية، أسماء معارك، أسماء شخصيات فرنسية مشهورة، وأخيرا أسماء أخرى مختلفة، وقد تكون أسماء لمدن ومناطق فرنسية.

ثالثا : البلدية تحت سلطة "المير" 1868-1947.

التحول من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية، لم يكن في صالح الأعيان الجزائريين الذين فقدوا الكثير من الامتيازات التي كانت ممنوحة لهم في النظام المحلي السابق لسنة 1866م، لكن بالنسبة لأجرون فإن "**الجزائريين المسلمين**" كما سماهم: « **استفادوا من تحول الإدارة العسكرية إلى المدنية: بشيء ايجابي تمثل في عودة التمثيل الانتخابي**» (AGERON Robert, jan 1970) الذي سبق أن استفاد منه الجزائريون واليهود في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848م.

إن لجنة تحقيق راندون- بهيف أشارت أن: المسلمين عندما استجوبتهم اللجنة حول هذا التحول سنة 1869م، كانت إجابتهم واضحة كون أنهم مظلومين في كل الحالات، ثم أن أجرون نفسه يذكر في نفس الموضوع: « **الإدارة المحلية لم تراعي مصالح المسلمين ،رغم أن ميزانية البلديات كان مصدرها الرئيسي من الضرائب العربية** »(AGERON Robert, 1968, P 138).

غير أن الذي نؤكد عليه فإن البلدية كما عرّفها جون جاك روسو، وأكّدها طونك فيل، فهي أسرة موسعة: « **غير أن هذا التصور الرائع لم يتعدى أبدًا السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط لينير على الجزائر، لأن (الجزائري) لم يكن ينتمي إلى هذه العائلة الموسعة أبدًا** »(NACER Ilias messaoud, mars 2006, PP 07-08)

[1] Exposé de situation générale de l'Algérie -G.G.A :

رابعًا - تطور البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

قام الفرنسيون بإجراء تغيرات عميقة في تنظيم المدن الساحلية منها الجزائر، وهران، عنابة، مستغانم وبجاية بإشراك أعيان المدينة مؤقتا، وفي أول سبتمبر 1834، تم تطبيق أول تنظيم بلدي فرنسي على هذه المدن المذكورة بتعين شيخ بلدية فرنسي ومساعدين له، فرنسيين ومسلمين ويهود يعينون من قبل الحاكم العام العسكري، لكن لا يمكن اعتبار ذلك الإجراء يخص الجزائريين بل ينبغي انتظار أواخر العهد الإمبراطوري والجمهورية الثالثة.

البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (C.P.E) تعني بلدية لا مركزية من الجماعات المحلية لها شخصياتها القانونية و ميزانياتها الخاصة، مسيرة من طرف مجلس بلدي (سلطة تنفيذية) منتخب من طرف السكان، ويعد **مرسوم** 27 **سبتمبر** 1866م، صانع لمثل هذا النوع من التنظيم المحلي الكاملة (COLLOT cloud, 1987, P 84)، إلا أن هذا النوع من البلديات لا نجده إلا في المناطق التي يكثر فيها السكان الأوروبيون، مما يدل على أن النظام البلدي بالنسبة للاستعمار يصلح للمستوطنين فقط ولا يعني السكان الأصليين رغم أنهم يشكلون الأغلبية؛ إن هذا التنظيم المحلي كان يمثل بحق وسيلة حقيقية لسيطرة الاستعمارية، علما أن عند تحولها تصبح تخضع لقانون البلديات الفرنسي الصادر يوم 4 أبريل 1884م.

الإدارة الاستعمارية شجعت تأسيس المراكز الاستيطانية وتكلفت ببناء مقرات مثل المدرسة، ودار البلدية... وغيرها وشجعت هجرة الأوروبيين واستقرارهم النهائي، ثم أخذت تشجع تحويل هذه المراكز إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة في إطار سياسة الإدماج. لكن الذي حدث هو أن الاستيطان قد فشل وعجز عن توسيع هذه المراكز إلى بلديات كبرى مستقلة، والحقيقة أن الإدارة الاستعمارية كانت قد وضعت حلولا مؤقتة لهذه المسألة عندما وضعت ميزانية هذه المراكز تابعة لميزانية البلدية المختلطة مما يدل على أن إلغائها كان مستحيلا.

اعتبرت الإدارة الاستعمارية المراكز الاستيطانية الصغرى جزء لا يتجزأ من البلديات المختلطة في الجانب الإداري والمالي ولذلك كانت ممثلة في اللجنة البلدية من طرف

مستشارين منتخبين، بالإضافة إلى مساعد فرنسي خاص، وفي حالة ما إذا وقع خلاف بين المركز والإدارة البلدية؛ فإن السلطة الاستعمارية اخترعت تمثيلا نقابيا أعضاؤه منتخبين من طرف السكان الأوروبيين في المركز، لكن أهم نقطة يمكن الإشارة إليها هي أن المراكز من الناحية الإدارية كان لها استقلالية في شخصية المساعد الفرنسي، لأن هذا الأخير منح له التشريع الفرنسي سلطة ضابط الحالة المدنية للمركز كما كان يمارس في نفس الوقت صلاحيات ضابط الشرطة القضائية (ولد النبية كريم، 2019)، كما يمكنه ممارسة صلاحيات أخرى يعطيها له الحاكم الإداري مثل شرطة صيانة الطرقات، إلى جانب مهمته الأساسية كعميل الإدارة الرسمية مكلف بتنفيذ القوانين وجمع المعلومات، وعليه يمكن أن نعتبر المركز "بلدية حقيقة " لأن تنظيمه كان يسمح لسكانه بتسيير شؤونهم المحلية بكل حرية، حتى و إن كان التشريع الاستعماري، يعتبر ذلك مرحلة انتقالية نحو التحول إلى بلديات الصلاحيات الكاملة لكن مقابل شروط هي:

أ- توفر المقر البلدي.

ب- وجود عدد كاف من السكان الأوروبيين، الضروري لتشكيل مجلس بلدي.

ت- توفر الإمكانيات المالية الكافية لتسيير مصالح البلدية.

في ظل هذه الشروط التي لم تحترم في غالب الأحيان، حيث تحول عدد كبير من المراكز إلى بلديات الصلاحيات الكاملة في الفترة 1871-1919م.

في سنة 1945م، عملية تحويل المراكز إلى بلديات الصلاحيات الكاملة، أدخلت عليها تعديلات شكلية منها أن تحول المركز يتطلب موافقة ثلاث هيئات هي :

1) - اللجنة النقابية التي أصبحت ممثلة بطريقتين الهيئتين الانتخابيتين .

2) - لجنة التحقيق الإدارية.

3) - مجلس العمالة.

في حالة موافقة هذه الهيئات الثلاثة يقوم والي العمالة بتحويل المركز إلى بلديات الصلاحيات الكاملة بإصدار منشور وفقا لقرار 2 نوفمبر 1945م، وضعت السلطة الاستعمارية ثغرة قانونية في حالة رفض الهيئات الثلاث، فإن المركز يتحول إلى ب.ص.ك عن طريق إصدار مرسوم بعد استشارة المجلس العام واقتراح وزارة الداخلية، غير أن هذا التعديل لم يمنع استمرار تحول المراكز بكل سهولة (ولد النبية كريم، 2019).

هذا التنظيم البلدي يسمح للأوروبيين و يسهل لهم السيطرة على الجزائريين وتبين لنا لحدّ الآن؛ أن الإدارة الاستعمارية كانت تتظاهر بمظهر الإدماج والديمقراطية، وكانت تدعي أنها سوف توسع نظام الصلاحيات الكاملة على كل البلديات الجزائرية، لكن ما نلاحظه هو تطور مستمر لهذا النوع من البلديات_ في مناطق التواجد الأوروبي فقط_، الذين ظلوا يطالبون بتأسيس المزيد من هذه البلديات فارتفع عددها في الجزائر من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863م، وتأسست21 بلدية في عمالة وهران خلال الفترة 1874–1909م، مما يدل على سرعة التحول، كما يدل أيضًا أن الاستعمار الاستيطاني وصل إلى مرحلة الأوج في عهده الذهبي؛ لكن بعد الحرب العالمية الأولى تقلصت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وبدأت مرحلة التراجع وتضاعف أكثر خلال الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات، والجدول التالي يبين هذه الحقيقة:

الجدول رقم (01): تطور عدد بلديات الصلاحيات الكاملة بالجزائر

السنة	1848	1850	1868	1870	1873	1879
العدد	06	47	80	96	126	181

1881	1891	1911	1921	1931	1945	1956
196	249	269	276	304	307	333

المصدر: ولد النبية كريم، البلدية الاستعمارية في الجزائر 1863-1947 من خلال الوثائق الأرشيفية، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع، باتنة-الجزائر، 2020، ص 37.

من خلال هذا الجدول يتضح أن سياسة الإدماج كانت وراء تشجيع تأسيس هذا النوع من البلديات التي نعتبرها من أهم وسائل السياسة الاستعمارية، نلاحظ كذلك ركود هذه السياسة بعد 1930م، لأن الاستيطان الفرنسي في الجزائر قد فشل وانهار حلم المستوطنين الأوروبيين، عندئذ نلاحظ تأسيس 29 بلدية فقط في الفترة ما بين 1931– 1956م؛ مما يدل أن الاستعمار عجز أمام الأمر الواقع، وأخيرا يمكن أن نستنتج أن الحركة الوطنية الجزائرية ،استغلت هذا الضعف الاستعماري وتناقضاته، خاصة في عمالة وهران أين كان الأوروبي يشعر بالاطمئنان، وكانت ثقته كبيرة في نجاح الاستعمار.

خامسا – انتخابات المجلس العام - عام 1920م.

بعد التغيرات التي عرفتها الجزائر إثر تطورات الحرب العالمية الأولى، حاولت الإدارة الاستعمارية رمي در الرماد على العيون (أبو القاسم سعد الله، 1983، ص 271) ،نقصد بدرجة خاصة إصلاحات 04 فبراير1919م، وانتخابات المجلس العام لسنة 1920م، وإدخال بعض ما سمي بالإصلاحات؛ وهي في الحقيقة إصلاحات شكلية ليس إلا، بإصدار مرسوم جديد في 20 ديسمبر 1922م، والذي يرفع من عدد الممثلين الجزائريين في المجالس العامة، رغم أن هذه الزيادة لا تزيد ولا تغير النظام الانتخابي.

تخوفت الإدارة الاستعمارية من النتائج الانتخابات للمجلس العام لسنة 1920م، نظرًا لما أبداه الأوروبيون من رفض لإصلاحات السياسية وفتح الحياة السياسية أمام الجزائريين، ونسبة المشاركة رغم ذلك تجاوزت 57 %، حسب الصحافة الأوروبية، لكن يبدو حسب بعض المقالات الصحفية أن الامتناع عن التصويت فسره البعض بالرفض الجماعي للسكان الأوروبيين وغضبهم على سياسة الإدارة الفرنسية، كما فسرها البعض الآخر ومنهم نواب مجلس المفاوضات المالية، أن سببها تدهور الحالة الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الأولى. على العموم نتائج الانتخابات بالنسبة للجزائريين، لم تكن لتفاجئ الجميع، نظرًا لطبيعة المترشحين في الدوائر الانتخابية لعمالة وهران ،ما عدا ربما النقاش الشديد الذي ظهر بين بن رحال "المدرومي" وابن شيحة التيموشنتي (من أعيان منطقة عقب الليل).

كانت مشاركة الجزائريين في هذه الانتخابات بمثابة الحدث الذي أفزع السكان الأوروبيين، أما النتائج فيمكن اختصارها بفوز بن عبورة بـ 1503 صوت، مقابل 1461 لصالح ابن سنان.

وفوز الڤايد لطرش أحمد بـ: 4224 صوت، ربما بسبب المساندة القوية للطرق الصوفية له مقابل 269 صوت لصالح اسكندر مزاري من دائرة مستغانم الانتخابية.

أما في وهران انتهى الصراع بفوز محمد ابن رحال ذلك الرجل السياسي المحنك الذي سبق له أن عيّن مساعد مسلم في المجلس العام لعمالة وهران من 1903 إلى1907م، وانتخب برحال"المدرومي" كما كان يلقب في الصحافة الأوروبية مستشارًا عامًا ومفوضًا ماليًا لدائرة مونتانياك (الرمشي حاليًا) بـ: 5802 صوت مقابل 4084 لابن شيحة عدّة، ورغم أن هذا الأخير لم يتقبل طعم الهزيمة، وأبدى رفضه للنتائج وادعى أنه يستحق الفوز، لكن يبدو أن الإدارة الاستعمارية المحلية قد أقنعته بالرضوخ إلى الأمر الواقع، ووعدته أن تتويجه سيكون في المرة القادمة (Le Bulletin Officiel du Gouvernement Général,B.O.G.G, 1926, N° 2777 et 2778).

سادسا : نماذج من الانتخابات في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تتظاهر دائمًا بمبدأ إصلاح أوضاع الجزائريين، مع إدخال تعديلات سياسية بطرق بطيئة حتى يتسنى للجميع هضم ما كانت تسميه بالنضج السياسي، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك، من خلال مراسلات الإدارة المحلية يمكننا أن نستنتج أن هذه العملية كانت إيديولوجية إدماجية حاولت من خلالها تحضير النخب السياسية الجزائرية، خاصة فيما يخص عملية مراقبة الانتخابات حين كثر الحديث عن لجان المراقبة، غير أن المشكل الرئيسي لم يكن **مسألة المراقبة** بل كان يتمثل في **نظام الانتخابات** نفسها، التي ظلّت مع ذلك دائمًا استعمارية وتُميز تمييزًا عرقيًا بين الجزائريين والأوروبيين.

مسألة الانتخابات البلدية، تعد دليلا آخر على سياسة السيطرة والتفرقة التي كانت تعامل بها السلطات الاستعمارية السكان المسلمين دون غيرهم، وذلك من خلال أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم لتبعدهم عن المناصب السياسية.

قد اتخذت هذه المآساة مظاهر متعددة تمثلت في حرمان الجزائريين الكامل من انتخاب من يمثلهم، وفرض مقاييس استعمارية في كل المجالس (البلدية، المالية، العامة...).

الجدول رقم (02): مجلس بلدية سيدي بلعباس05 ماي 1912م.

الترتيب	اسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	**لالوت عبد الرحمان**	**189**	**يفوز بمقعد في المجلس البلدي**
02	يامون قادة	167	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	مامون محمد	160	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	إيسعد قدور	154	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
05	مامي محمد	147	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
06	خالد محمد	137	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
07	حساني الحاج محمد	129	يفشل في الانتخابات
08	أمير عبد القادر	126	يفشل في الانتخابات
09	روندي رحو	112	يفشل في الانتخابات
10	غرات محمد	68	يفشل في الانتخابات
11	بوحادجة محمد	54	يفشل في الانتخابات
12	مانا بن عودة	30	يفشل في الانتخابات

مجموع الناخبين	الأصوات المعبرة عنها	الأصوات الملغاة	عدد المقاعد
289	288	01	06

المصدر: ولد النبية كريم، انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية- سيدي بلعباس 1912م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03، سنة 2011، ص 153.

في اجتماع 19ماي1912م،على الساعة التاسعة صباحًا تم تنصيب المجلس الجديد المتكون من 27 عضو فرنسي وستة جزائريين. وصوت الأعضاء الفرنسيون السبعة والعشرون على ليزبون ألفراد (A/Lisbonne)،في منصب شيخ بلدية سيدي بلعباس بأغلبية 26 صوت نعم وصوت واحد :لا.

كما عيّن السيد ماصردي ألبار(Albert-Massardiet) في منصب أمين عام للبلدية.علمًا أن الأعضاء الجزائريين، القانون الاستعماري لم يكن يسمح لهم بالمشاركة في انتخاب شيخ البلدية قبل عام 1919.

الجدول رقم (03): مجلس بلدية تسالا 1912م..

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	بلبنة محمد	113	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	نحال علي	112	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	دربال محمد	110	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	لحمر القاضي(قايد)	94	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
05	بلخوريسات محمد	90	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
06	تساكي الحاج	90	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

المصدر: ولد النبية كريم، انتخابات الهيئة الثانية ، المصدر نفسه، ص154 .

الجدول رقم(04): مجلس بلدية ديتري 1912 (سيدي لحسن)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	صدوق زازو بن عتو	50	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	بلفيرود محمد	50	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	ناصر الحاج محمد	33	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	علي زازو خالد	33	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

المصدر: نفسه، ص 155.

الجدول رقم (05) :مجلس بلدية شانزي 1912 (سيدي علي بن يوب)

الترتيب	إسم ولقب المترشح	عدد الأصوات	ملاحظة
01	قادة علي	54	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
02	مالك عبد المالك	52	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
03	مصطفاوي ميلود	47	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
04	براهمي علي	46	يفوز بمقعد في المجلس البلدي
05	بوغرارة عبد الله	18	يفوز بمقعد في المجلس البلدي

المصدر: نفسه، ص 156.

هناك أمر يلفت الانتباه فعلا ما يلاحظ في كتابات أد. كريم ولد النبية، أن الأرشيف البلدي، وأرشيف ما وراء البحار، يثبت أن كل قوائم الناخبين يغلب عليها الأسماء الفرنسية قد يكون هذا أمر منطقي ،لكن كيف نفسر نقص عدد أسماء الجزائريين في بعض البلديات كبلدية **سان دوني** (سيف) التابعة لدائرة وهران الانتخابية، بل اختفائها تمامًا مثل ما هو الحال في بلدية **بوخنيفيس** (بوشبكة /سيدي بلعباس)، رغم وجود عدد معتبر من الجزائريين حسب الإحصائيات الرسمية (ولد النبية كريم، 2011، ص 160)،

فهل هذا يعني أنه لا يوجد أي جزائري تتوفر فيه شروط الترشح أو على الأقل الانتخاب في هتان البلديتان؟

الجدول رقم (06): القائمة العددية للناخبين في بلدية سان دوني (سيق حاليا).

الناخبون في البلدية سنة 1911	ناخبون أوروبيون
أوروبي (كولون)	44
أوروبي (هيئة غير كولون)	15
أعضاء الغرفة الفلاحية	27
مجموع : الناخبون الأوروبيون	86

المصدر: نفسه، ص 160.

عن الانتخابات نفسها سنة 1919م، فلا شيء قد تغير فعلاً بالنسبة الجزائريين، بعدما كانوا يمثلون **ربع** المجلس البلدي، أصبحوا يمثلون **خمسين**، ما عدا ربما ذلك الحدث الجديد، المتمثل في مساهمة الجزائريين في انتخاب شيخ البلدية.

خاتمة:

إن معالجتنا لموضوع شروط الانتخاب ومسألة الانتخابات في البلديات الكاملة الصلاحيات 1868-1947م،أوصلتنا إلى أن الاهتمام الفرنسي بالبلديات الكاملة الصلاحيات وخاصة الانتخابات فيها، لم يكن عفويا، فالإدارة الاستعمارية سعت من خلال ذلك أن تلحق الجزائريين المثقفين والنخبة والعائلات العريقة والمالكين بالمخطط الاستعماري، فلا شيء قد تغير فعلاً بالنسبة الجزائريين. فكان التمثيل النيابي بمقتضى قانون فبراير 1919م، ومن خلال دراستنا لشروط الانتخاب، مقتصرا على القياد والطبقة البورجوازية ومن لهم صلة وثيقة مع السلطات الفرنسية، والتي بدورها يمكن أن يضمن سيدة وبقاء فرنسا في التراب الجزائري، لكن ما أحدثته الانتخابات في هذه البلديات أحدث خيبة أمل في صفوف الطبقة المثقفة والنخبوية، الذي كانوا يتطلعون إلى ارتقاء الجزائريين لمرتبة المواطنة الفرنسية مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية، لكن كل جهودهم ضاعت

هباءً منثورا أمام المخطط الإداري للسلطات الاستعمارية، كما يمكن تعزيز هذه الدراسات بمباحث جديدة فرعية وتوصيفية لما بعد الانتخابات ومدب استجابة السكان الجزائريين لهذا التنظيم وتفاعلهم معه، ويمكن كذلك التفصيل في مبحث عن البرامج الانتخابية وسياسة الإقناع الانتخابي خلال فترة الحركة الوطنية الجزائرية.

قائمة المراجع:

- أبو القاسم سعد الله .(1983) .الحركة الوطنية الجزائرية .1930-1900م. بيروت-لبنان. دار الغرب الإسلامي
- أحمد توفيق المدني .(1956) .هذه هي الجزائر .مصر :مكتبة النهضة المصرية.
- ولد النبية كريم .(2006) .الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية .(p. 508) .الجزائر.
- ولد النبية كريم .(2019) .تاريخ الإدارة الستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية. الجزائر. كنوز الحكمة.
- ولد النبية كريم .(2020) .البلدية الاستعمارية في الجزائر.1863-1947 من خلال الوثائق الأرشيفية. الجزائر :المثقف.
- ولد النبية كريم .(2011) .انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية- سيدي بلعباس 1912م .المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية .سيدي بلعباس، الجزائر .العدد 03. ص ص 149-162.
- Le Bulletin Officiel du Gouvernement Général,B.O.G.G. (1926)
- AGERON Robert. (1968). Les Algériens Musulmans et la France 1871-1914. Dans Les Algériens Musulmans et la France 1871-1914. paris: Tome 1. (p. 22)
- AGERON Robert. (jan 1970). Le premier vote de l'Algérie musulmane : les élections du collège. histoire et civilisation du maghreb,n° 8, 97.
- COLLOT Claude. (1987). Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962. édition: CNRS- O.P.U. Paris - Alger

- L'avenir de Mascara. (26/06/1929).
- NACER Ilias messaoud. (mars 2006). la vie municipale et l'indigène. Le Qutidien d'Oran, 07 08